المعاهدة الدفاعية مع السعودية والتفوق العسكري الاسرائيلي

يتحدث مسؤولون أميركيون وسعوديون أن إدارة بايدن على وشك إتمام صفقة استثنائية مع المملكة السعودية، ووضع اللمسات الأخيرة على معاهدة تلتزم بموجبها الولايات المتحدة بالدفاع عن النظام السعودي في سياق صفقة طويلة الأمد تكون المرتكز الأساس لعلاقات دبلوماسية بين السعودية والكيان الاسرائيلي.

حتى اللحظة لا تزال الكرة في الملعب الإسرائيلي، حيث تتعثر الجهود الدبلوماسية على إقناع حكومة الليكود برئاسة نتنياهو بالقبول بحل الدولتين، أو في الأحد الأدنى بدولة فلسطينية ما وإن غير محسومة الحدود والصفات، مشفوعًا بوقف الحرب على غزة، إذ لا يزال نتنياهو متمسّكًا بالخيار العسكري غير المقيّد بسقف زمني أو أهداف واضحة، فالمحادثات حول وقف إطلاق النار عقيمة ولا تتجاوز هدف كسب الوقت فيما الغارات الاسرائيلية متواصلة على الأحياء السكنية وداخل مدينة رفح التي عدّها قادة العدو المعقل الأخير لمقاتلي حركة حماس.

وقد بات واضحًا أن الولايات المتحدة ليست في عجلة من أمرها حيال صفقة المعاهدة الدفاعية مع السعودية مقابل تطبيعها مع الكيان الاسرائيلي، وكأنها تعمل مع الأخير على فرض واقع جديد يسمح له بتحقيق رغبته في تقليص وإلى الحد الأدنى شروط قيام دولة فلسطينية، وفي الوقت نفسه رفع سقف توقعات واشنطن في مفاوضاتها مع الرياض حول المعاهدة الدفاعية، أي بما يسمح لها بإملاء شروط إضافية عليها لإمضاء المعاهدة.

لناحية السعودية، يبدو أن التزامها بحل الدولتين يواجه صعوبة بالغة في ظل تعثّر اقتصادي وقلق سياسي وأمني، في مقابل "تقديمات" للثنائي الأميركي والإسرائيلي على حساب صورتها أولًا بعد قطعها التزامًا بخيار حل الدولتين، وفي الوقت نفسه تراخي الجانب الأميركي حيال خيار من هذا القبيل والذي لم يعد يتردد في تصريحات مسؤولي إدارة بايدن كما في السابق، بل ثمة مؤشرات تفيد بأن الأخيرة تدفع باتجاه

الخيار العسكري ليس في جبهة غزة فحسب، بل وأيضًا في الشمال على الحدود مع لبنان، على الأقل نظريًا من أجل انتزاع أكبر قدر من المكاسب.

المفارقة اللافتة أن بايدن الذي تعهد إبان حملته الانتخابية بمعاملة المملكة السعودية بكونها منبوذة على خلفية ضلوع حاكمها الفعلي محمد بن سلمان في اغتيال وتقطيع جسد الصحافي الحجازي جمال خاشقجي في 2 أكتوبر 2018، تراجع عن تعهده وكرّس نشاطًا دبلوماسيًا كثيفًا في التواصل مع "الدولة المنبوذة" من أجل إبرام اتفاق دفاعي استثنائي معها بما يضمن التزامًا رسميًا بحماية العرش السعودي بقيادة محمد بن سلمان، مقابل التطبيع مع الكيان الاسرائيلي. من دون ريب، إن أهمية الاتفاق الدفاعي وخطورته أيضًا تكمنان في كونه الأول من نوعه الذي تبرمه الولايات المتحدة مع دولة استبدادية من دون شروط ملزمة مثل تلك التي فرضتها على اليابان في 19 يناير سنة 1960 وذلك بعد اتفاقين سابقين في 8 سبتمبر 1951 و15 أبريل 1952، وسمحت الاتفاقية بتواجد قوات عسكرية أميركية على الأراضي اليابانية وتكفلت بالدفاع عن اليابان أمام أخطار خارجية روسية أو صينية بدرجة أساسية. بطبيعة الحال، تطلّب قبول الاتفاق تحوّلًا جوهريًا في مجمل المنظومة اليابانية السياسية والاقتصادية والثقافية بما جعل اليابان دولة ليبرالية سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا..

من الواضح، أن تنازلًا كبيرًا يقدّمه بايدن للمملكة السعودية حين يقبل توقيع اتفاقية دفاعية من دون تغيير في البنية السياسية للنظام السعودي. يصدر بايدن في ذلك عن تطلع لأن يجعل من الشركات الأميركية صاحبة الحصة الأسد في خطة التحوّل الاقتصادي بأدنى قدر من الأثمان. ولكن على ما يبدو، أن بايدن أمام اتجاهين متوازيين يهدّدان مستقبله السياسي: ميل نتنياهو الى منافس بايدن اللدود، دونالد ترمب وعزوفه عن تقديم أي ورقة رابحة لبايدن في الانتخابات الرئاسية الاميركية، وتعثّر مشاريع محمد بن سلمان الاستثمارية والتي تجعل الشركات الأميركية زاهدة في اقتناص أي فرصة استثمارية في السوق السعودية.

من أبرز ثمار التحالف الامني الدفاعي هو تصعيد مكانة المملكة السعودية على الساحة الاقليمية وأيضًا ترسيخ الدور العسكري الأمريكي في منطقة غرب آسيا في ظل الزعزعات الكبرى والصغرى التي حصلت بعد طوفان الاقصى في 7 أكتوبر 2023. وفي التداعيات، أن من شأن الصفقة، وإن دعمت أمن المملكة السعودية، فإنها سوف

تخاطر بزيادة التوترات مع إيران، وكل الدول والجماعات المناهضة للوجود العسكري الاميركي في المنطقة.

في المنظور الاميركي إسرائيليًا، وبحسب تصريح لمستشار الأمن القومي الأميركي جيك سوليفان في 17 يونيو 2024 أن أمن إسرائيل على المدى الطويل يعتمد على تكاملها الإقليمي وعلاقاتها الطبيعية مع الدول العربية، بما في ذلك المملكة السعودية. ويقول ما نصه: "يجب ألا نفوت فرصة تاريخية لتحقيق رؤية إسرائيل آمنة، محاطة بشركاء إقليميين أقوياء، وتشكل جبهة قوية لردع العدوان ودعم الاستقرار الإقليمي..نحن نتابع هذه الرؤية كل يوم".

مع أن صعوبات شديدة تعترض الاتفاقية الدفاعية أو التحالف الاستراتيجي في صيغته الجديدة يستوجب موافقة أغلبية الثلثين في مجلس الشيوخ، بمقتضى الدستور الأميركي، فإن الترجيحات تفيد بأن تحقيق النصاب ممكن فقط في حال ربط الاتفاقية الدفاعية بالتزام سعودي بتطبيع العلاقات مع الكيان الاسرائيلي.

ثمة حماسة سعودية متزايدة نحو الانخراط في هذه المقايضة لمصلحة خاصة، وشخصية حتى بالنسبة إلى محمد بن سلمان، وإن الرغبة في نهاية الحرب على غزة مؤسسة على نتائج تنطوي على إضرار بمصالح السعودية وصورتها وليس التزامًا مبدئيًا بالقضية الفلسطينية. وإن الامتحان الحقيقي حاليًا هو بين التزام سعودي بحل الدولتين ورفض اسرائيلي لمثل هذا الحل، والسؤال: من سوف يكسب الرهان في نهاية المطاف؟

ثمة تقليل لأهمية الاتفاقية الدفاعية بين السعودية والولايات المتحدة على قاعدة أن مسودة الاتفاقية جرى تصميمها بشكل فضفاض، كما كان حال اتفاقيات مماثلة مع اليابان. الركن الأساس في الاتفاقية هو التزام اميركي بالدفاع عن العرش السعودي في حال تعرض المملكة لهجوم، وبالتالي السماح للقوات الأميركية بالوصول الى الأراضي السعودية ومجالها الجوي وحماية المصالح المشتركة. بالنسبة إلى واشنطن، تبدو الاتفاقية ضمانة ربط الرياض بالحلف الأميركي ومنعها من مجرد التفكير في بناء شراكات أخرى مع الصين أو روسيا وإبقاء التعاون الأمني والعسكري والاقتصادي مع واشنطن إلى ما لا نهاية.

التفوّق العسكري الاسرائيلي

إن الاتفاقية الدفاعية وإن سوف تجعل السعودية الدولة العربية الوحيدة التي تحصل على معاهدة دفاع أمريكية بصورة رسمية، فإنها لن تضع السعودية على قدم المساواة مع الكيان الاسرائيلي المحمي أميركيًا بموجب ضمانات مؤكّدة تتجاوز مجرد معاهدة شكلية، إذ عملت الولايات المتحدة على مدى عقود من أجل إبقاء التفوق العسكري الإسرائيلي في المنطقة، لكون التفوق ليس مصلحة إسرائيلية فحسب بل وأميركية أيضًا، لأن اسرائيل نفسها هي بمنزلة "استثمار أميركي" كما ذكر الرئيس الأميركي جو بايدن. وهذا أيضًا ما تم النص عليه في القانون في عام 2008، عنوانه "التفوق العسكري النوعي" للكيان الإسرائيلي. في ذلك العام، مرّر الكونغرس قانون the Naval Vessel Transfer Act of 2008]، القاضي بالتفوق النوعي العسكريّ بما نصّه: "القُدرة على مواجهة وهزيمة أيّ تهديد عسكريّ تقليديّ معقول من أيّ دولة، أو تحالف محتمل للدول أو فاعلين خارج إطار الدولة، مع الحفاظ على الحدّ الأدنى من الأضرار والخسائر، من خلال استخدام وسائل عسكريّة متفوقة، تمتلكها بكميات كافية، بما في ذلك الأسلحة، وقدرات القيادة، والسيطرة، والاتصالات، والاستخبارات، والمراقبة والاستطلاع التي تتفوق في خصائصها الفنّية وفي إمكاناتها على تلك المملوكة من قبل الدول الأخرى، أو تحالف الدول المحتمل أو الفاعلين خارج إطار الدولة". كما نصّ القسم 201 من القانون، على إلزام الرئيس الأميركي بالعمل على "إعداد تقييم نوعيّ وتجريبيّ بشكل دوريّ للتأكّد ممّا تملكه إسرائيل من تفوق نوعيّ عسكريّ في مواجهة التهديدات العسكريّة، وكذلك ينصّ قانون تنظيم تصدير الأسلحة على إلزاميّة التأكّد من "أنّ الأسلحة المباعة لأيّ دولة في الشرق الأوسط عدا عن إسرائيل، وكذلك الخدمات الدفاعية الأميركيّة، لن تؤثر على تفوق إسرائيل النوعي بأيّ شكل من الأشكال، وذلك من خلال وثائق داعمة تبيّن أنّ هذه الأسلحة لن تخلّ بالتوازن العسكريّ القائم".

في ضوء ذلك، أفاد الكيان الإسرائيلي من هذا القانون في تقديم اعتراضات على مبيعات بعض الأسلحة الأميركية وخصوصًا في مجال سلاح الجو، وأنظمة الرادارات، والصواريخ الدقيقة إلى دول الخليج وإلى السعودية على وجه الخصوص. فقد اعترضت اسرائيل في السبعينيات وبشدة بيع الولايات المتحدة طائرات إف - 15

لتحل محل 44 مقاتلة Lightning البريطانية إلى السعودية. وقد حذّرت الأخيرة من أنها سوف تتوجه إلى فرنسا لشراء طائرة ميراج في حال عدم موافقة واشنطن على إمضاء الصفقة. وفيما قبلت اسرائيل بتمرير بيع طائرات إف 15 فإنها عارضت وبشدة حصول السعودية على طائرات إف 16، فضلًا عن طائرة إف 35 التي رفضت اسرائيل في مارس 2018 حصول السعودية والامارات عليها، مستندة على قانون التفوق النوعي الاسرائيلي سالف الذكر.

وتنظر السعودية وبعض الدول الحليفة للولايات المتحدة في المنطقة إلى أن هذا القانون يحمل في طياته تهديدات مستقبلية استراتيجية، لأن مجرد القبول بتهدئة مخاوف اسرائيل ذات الصلة بالتوازن العسكري يعني تجريد السعوديين والخليجيين عمومًا من مصادر قوة مواجهة، وامتلاك أسلحة مواجهة ضد التهديدات المحتملة إقليميًا، والتي يمكن استخدامها في عمليات هجومية ضد أهداف برية وبحرية.

لم يخف الاميركيون عن الاسرائيليين تفاصيل الاتفاقية الدفاعية مع الرياض، فقد أطلعوهم على مجريات المحادثات مع السعوديين، وأن المسؤولين في البنتاغون على تواصل مستمر مع الاسرائيليين لمشاركتهم المعلومات الدقيقة حول طبيعة الموضوعات المدرجة في الاتفاقية الدفاعية ومحاورها ومواقيت العمل بها.

لقد بات عنصر "التفوق النوعي العسكري" الاسرائيلي بندًا ثابتًا في سياسات الرؤساء الأميركيين المتعاقبين، وجزءًا من تعهداتهم وبرامجهم السياسية. في يوليو 2010 لفت أندرو شابيرو، مساعد وزير الخارجية للشؤون السياسية والعسكريّة، إلى التأكيد على التزام إدارة أوباما بالحفاظ على تفوّق إسرائيل النوعيّ بالقول: "كلّ طلب مساعدة إسرائيليّة في الشأن الأمنيّ يتمّ تقييمه في ضوء سياستنا للحفاظ على تفوّق إسرائيل النوعيّ العسكريّ. في الوقت ذاته، تمتدُّ اعتبارات التفوّق الإسرائيليّ إلى التأثير على قراراتنا المتعلّقة بالتعاون الدفاعيّ مع كلّ الحكومات في المنطقة. ذلك يعني أنّنا في ضوء هذه السياسة لن نمضي في تسليم أيّ معدات أو خدمات من شأنها أن تشكّل خطراً على حلفائنا أو تساهم في زعزعة الوضع الأمنيّ القائم في الشرق الأوسط... الدعم الأميركي لأمن إسرائيل أكثر من مجرّد فعل صداقة. نحن ملتزمون كلّياً بالحفاظ على أمن إسرائيل لأنّ ذلك يعزز من أمننا القوميّ ولأنه يساعد إسرائيل على اتخاذ الخطوات اللازمة للسلام". وقال مساعد وزير ادفاع الاميركي لشؤون الأمن الدولي

الكسندر فيرشبو شابيرو في تعليق على صفقة أسلحة ضخمة أبرمتها واشنطن مع الرياض في أكتوبر 2010 شملت 84 طائرة جديدة من طراز إف 15 و72 مروحية من طراز بلاك هوك أنها "لن تقوض تفوق اسرائيل العسكري النوعي بالمنطقة". وكانت الاذاعة الاسرائيلية "ريتشيت بيت" قد أشارت إلى أن اسرائيل عرضت تحفظها على الصفقة وطالبت في حينه بمنع تزويد طائرات اف 15 بأجهزة قتالية متطورة معينة، وتعهدت الولايات المتحدة من جانبها بألا تمس الصفقة بالتفوق النوعي لإسرائيل. وأكد اندرو شابيرو في آواخر 2011 على أن الصفقة "لن تؤثر على التفوق العسكري النوعي الاسرائيلي في المنطقة". وأعاد المسؤولون في إدارة بايدن التأكيد على هذا المبدأ بعد فوز الأخير بالرئاسة في انتخابات 2020. وفي تصريح لوزير الدفاع الأميركي لويد أوستن في 12 أبريل 2021 بعد لقائه بنظيره الإسرائيلي بيني غانتس خلال زيارة لتل أبيب قال: "أكدت للوزير غانتس خلال الاجتماع أن التزامنا تجاه إسرائيل مستمر وصارم. وتعهدت بمواصلة المشاورات الوثيقة، وأردت ضمان التفوق العسكري النوعي لإسرائيل وتعزيز أمن إسرائيل". وأضاف أن إدارة بايدن "ستواصل المشاورات الوثيقة" مع إسرائيل وضمان التفوق العسكري النوعي للدولة اليهودية. وبعد طوفان الأقصى في السابع من أكتوبر 2023 جرى التأكيد مرارًا على عنصر التفوق النوعي الاسرائيلي في مقابل دول غرب آسيا قاطبة، بما فيها الدول الحليفة للولايات المتحدة. ولطالما ذكّر الاسرائيليون نظراءهم الأميركيين بهذا الالتزام، حتى أن وزير الدفاع الإسرائيلي يوآف غالانت شدد خلال لقاء مع مسؤولين أمريكيين على أهمية العلاقات الأمريكية الإسرائيلية والحفاظ على التفوق العسكري النوعي لإسرائيل في المنطقة، بما في ذلك قدراتها الجوية، في زيارته الى واشنطن في مارس 2024.

وتجلى الالتزام الأمني الأمريكي تجاه الكيان الاسرائيلي في منتصف ابريل 2024 عندما قادت الولايات المتحدة ردًا متعدد الجنسيات لحماية إسرائيل من حملة منظمة بمئات الصواريخ والطائرات المسيرة الايرانية في الرد على قصف القنصلية الايرانية في دمشق في بداية ابريل من العام نفسه.

لناحية الاتفاقية الدفاعية مع السعودية، يؤكد المسؤولون الاميركيون على أنها مشروطة بالتطبيع مع الكيان الاسرائيلي والالتزام الثابت بالتفوق العسكري النوعي

الاسرائيلي. وفي الرؤية الاميركية الاستراتيجية والكونية، فإن هذه الصفقة تمثل "نصرًا استراتيجيًا لواشنطن، مع إمكانية تغيير التحالفات التاريخية في الشرق الأوسط" بحسب جوناثان بانيكوف، مسؤول استخبارات أمريكي كبير سابق يعمل الآن في مركز أبحاث المجلس الأطلسي. ويوضح :"من خلال ضمان أن المملكة العربية السعودية مرتبطة بشكل أكبر بالولايات المتحدة عندما يتعلق الأمر بالأمن والتكنولوجيا والجهود الاقتصادية والتجارية طويلة المدى، فإن ذلك من شأنه أيضًا أن يعرقل جهود بكين لتحقيق تقدم في المنطقة وإيجاد حل".

في المحصلة، نحن أمام فصل جديد من الشراكة الاميركية السعودية، بعد أن كانت ترتكز لعقود سابقة عى النفط في مقابل الحماية، أما وقد تراجعت حاجة الولايات المتحدة للنفط السعودي، فإنها تتطلع الى شراكة جديدة لمواجهة ما تصنفها أخطارًا إقليمية مثل ايران، وأخطار استراتيجية ووجودية مثل الصين. ولذلك، تحاول واشنطن ان تظهر لحليفتها السعودية التزامها بأمنها القومي وتعزيز دورها الاقليمي في مواجهة ايران المنافسة، واحتواء مخاوف واشنطن من إمكانية ميول كامنة لدى الرياض تجاه الصين أو روسيا، وتاليًا التأسيس لتحالف استراتيجي يجمع الكيان الاسرائيلي والمملكة السعودية ودول إقليمية حليفة في مواجهة ايران أولاً، وضمان تعزيز الوجود الأمريكي في منطقة غرب آسيا، حتى مع تركيز الإدارات المتعاقبة بشكل أكبر على منطقة أوراسيا، والصين على وجه الخصوص.